

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

Requirements of Self-Financing in Enhancing Local Development in Algeria

خطوي عبد المجيد

جامعة غرداية - مخبر السياحة، الإقليم
والمؤسسات
khatoui@univ-ghardaia.edu.dz

بن ديخة محمد زكريا*

جامعة غرداية - مخبر السياحة، الإقليم
والمؤسسات
Bendikha.mohamedzakaria@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/08/24

تاريخ إرسال المقال: 2025/07/21

الملخص:

تم تسليط الضوء في دراستنا على مفهوم التمويل الذاتي باعتباره أحد البدائل الاستراتيجية لدعم ميزانية الجماعات المحلية خاصة بالجزائر، بحيث يساهم في خلق نوع من التوازن المالي بين جانبي النفقات والإيرادات، بميزانيه الجماعات المحلية بهدف الارتقاء بالأداء المحلي هذا من جهة، ومن زاوية أخرى تساهم هذه الصيغة الجديدة، في خلق نوع من التعدد والتنوع بمصادر التمويل المحلي ما ينعكس ايجابيا، من خلال تسريع من وتيرة انجاز المشاريع التنموية على المستوى المحلي، بما يتوافق مع تطلعات ومطالب الساكنة المحلية.

الكلمات المفتاحية: التمويل الذاتي - التنمية المحلية - الاستثمار المحلي - الموارد الجبائية - الجماعات المحلية.

Abstract:

This study highlights the concept of self-financing as one of the strategic alternatives to support the budgets of local communities, particularly in Algeria. Self-financing contributes to creating a financial balance between expenditures and revenues within local government budgets, aiming to enhance local performance. On another level, this new approach helps diversify and expand

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

sources of local financing, which positively impacts the acceleration of development project implementation at the local level, in line with the aspirations and demands of the local population.

Keywords: Self-financing – Local development – Local investment – Tax resources - local communities.

مقدمة:

لطالما شكلت مضامين التنمية المحلية واحدة من بين أبرز المفاهيم والمواضيع التي تريدت الطرح خلال السنوات الأخيرة الماضية بنقاشات معتمدة في العديد من المحافل الدولية وكذا من خلال العديد من المؤتمرات والندوات العلمية والأكاديمية، وهذا الدلالة إلى الأهمية الخالصة والجوهرية التي أصبح يتسم بها هذا المفهوم لاسيما أنها من بين أبرز الدعائم التي بني عليها صرح التسيير المحلي بأي دولة كانت متقدمة أو نامية.

إلا أن تطبيقات التنمية المحلية بالعالم أبانت حسب ما لاحظته العديد من المختصين في ذات الشأن عن العديد من المشاكل والعوائق التي كثيرا ما شكلت حاجسا حقيقيا لبعض الدول وحتى المسؤولين المحليين حول مدى تطبيق وتكريس مضامين التنمية المحلية من عدمه قصد التواصل بعدها لصيغة مفصلية قوامها أن نجاح مختلف صيغ وتوجهات التنمية المحلية غالبا ما يكون مرتبطا بطابع وكذا خصوصيات البيئة التي تحتويها، ومن جهة أخرى بحجم وقدرات الموارد التي تم رصدها وتخصيصها لإنجاز وتفعيل برامج التنمية المحلية على مستوى كل إقليم، هذا وتأتي في مقدمة هذه الموارد الا وهي الموارد المالية المحلية بحكم انه لا يمكن بأي حال من الأحوال نجاح مضامين التنمية المحلية في ظل غياب المصادر المالية الضرورية والازمة لإنجاحها على مستوى أي مجتمع محلي كان.

في ضوء ذلك تم طرح صيغة التمويل الذاتي كواحدة من بين أبرز الآليات والمصادر المالية الداخلية والفنية في تطبيقاتها وإن كان القصد والمعنى من ذلك هو بهدف دعم الموارد المالية للجماعات المحلية، من أجل تسريع من وتيرة تفعيل المشاريع التنموية الحيوية على المستوى المحلي وبالتالي الإرتقاء بالأداء المحلي إلى المستوى المأمول.

في ضوء ما تم إردافه سابقا هو ما قادنا إلى طرح إشكاليتنا التي حاولنا بلورتها على النحو الآتي:

الإشكالية الرئيسية:

-كيف يساهم التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر ؟

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على مضمون آليات التمويل الذاتي كبديل لدعم التنمية المحلية.
- تحديد مضامين التنمية المحلية
- التعرف على دور الإستثمار في دعم التنمية المحلية

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على توظيف كل من المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي من أجل مساعدتنا في وصف وتحليل الظاهرة والمفهوم محل الدراسة من مختلف جوانبها. إضافة إلى توظيف الإقتراب القانوني من خلال الاستناد على مضامين بعض النصوص القانونية المرتبطة بالتسيير المحلي والجماعات المحلية بالجزائر.

تقسيمات الدراسة:

بناءا على طبيعة الموضوع المراد معالجته والإحاطة بأبرز جوانبه تم إتباع الخطة الآتية:

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للدراسة

المبحث الثاني: تحديات التمويل الذاتي وآليات إصلاحه

المبحث الثالث: إستراتيجيات التمويل الذاتي لتعزيز مسار التنمية المحلية

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: المدخل مفاهيمي للدراسة

يشتمل هذا المبحث على تقديم إطار ايتيمولوجي لأهم المفاهيم المدرجة تحت لواء متغيرات الدراسة المطلوب مناقشته ودراستها والتي تتمثل في الأساس في جزئتي التمويل الذاتي والتنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي واحد من بين أبرز الاساليب المالية الحديثة نظرا لكونه يسمح بتوفير موارد مالية إضافية يتم بها تعزيز القدرات المالية للجماعات الإقليمية بعيدا عن أي صورة من صور الإعتماد المباشر على دعم الحكومة المركزية، في تسيير شؤون المجتمع المحلي في خضم ذلك كله تبنت الجماعات المحلية مجموعة من البدائل لإصلاح أساليب تدبير الشأن المحلي بما يمكنها من تعزيز أدائها إضافة إلى رصد الموارد اللازمة لتنشيط الحركة التنموية محليا، بناء على ذلك طرح مفهوم التمويل الذاتي نفسه كخيار استراتيجي من اجل تحقيق هذه الغايات.

أولاً: تعريف التمويل الذاتي:

أ - تعريف التمويل: يشير مصطلح التمويل financing، إلى: "النشاط المؤدي للحصول على مختلف صيغ الموارد المالية المتاحة قصد استثماره، أو استخدامه في إنشاء مشاريع معينة، شريطة إدارة هذه الأموال بطريقة مناسبة تعود بالنفع على المشروع ككل".¹
يقصد بالتمويل إصطلاحاً إلى: "مدى توفير الموارد "النقد، الأصول"، الضرورية لمأسسة المشاريع الإستثمارية أو تأمين رؤوس الأموال جديدة، لتوسيع مردودية الإنتاجية من السلع و الخدمات".²
إمتاز هذا لمفهوم بتعدد و تنوع تعريفاته من أبرزها نذكر
يشير التمويل الذاتي بصفة عامة إلى: "الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو مصادر داخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية".³

¹ أحمد زكي، بدوي "معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الكتاب: لبنان، د س ن، ص 111

² رايح الخوني، رقية حساني "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها"، إيتراك للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008، ص 95

³ بعليش نورالدين، زرقون محمد، "أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل - دراسة حالة مؤسسات إقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر، 2010-2013"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 1، 2015، ص9.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

يقصد بالتمويل الذاتي من قبل البعض بأنه "مصدر من المصادر الداخلية للمنظمة لقياس مدى قدرتها على تمويل نفسها بنفسها دون اللجوء إلى مصادر خارجية مثل الإستدانة"¹.
في حين عرفه البعض بأنه: الطريقة التي تضطلع بها كل مؤسسة أو هيئة بتنفيذ عملياتها و بشكل منفرد قصد الحصول على موارد مالية جديدة بعيدة عن إعانات الحكومة المركزية واستعماله في تغطية مصاريفها وتطوير برامجها الخاصة "².

ب- تعريف التمويل الذاتي المحلي:

يقصد بهذا المفهوم أنه " عملية تعبر عن قدرة الأجهزة المحلية في تعبئة مواردها المالية التابعة لها كليا، وضمان ثباتها واستدامتها، عن طريق توظيف إمكانياتها و إدارة ممتلكاتها "³. كما يشير مصطلح التمويل الذاتي بنطاقه المحلي بأنه: " إدخار مقتطع من إيرادات قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز و الإستثمار بحيث أن هذا الاقتطاع تتولاه الجماعات المحلية على أن يتم تقدير نسبته بموجب قرار وزاري مشترك ما تعلق الأمر بميزانية الهيئات المحلية "⁴.

ثانيا: أهداف التمويل الذاتي المحلي:

يحوز مفهوم التمويل الذاتي على أهمية وعناية خالصة سواء تعلق الأمر بتحسين نمط التسيير المحلي أو تفعيل مضامين التنمية المحلية إضافة إلى سعيه لتحقيق جملة من الأهداف، وهو ما حاولنا إجمالها في النقاط التالية:

- تساهم آليات التمويل الذاتي في دعم القدرات المالية للجماعات المحلية بما ينعكس إيجابا على التسيير المحلي.

- تعزز صيغة التمويل الذاتي من حجم الإستقلالية المالية سواء تعلق الأمر بالخواص مثل " المؤسسات المالية والإقتصادية، كالشركات و البنوك"، أو حتى بالنسبة لمؤسسات القطاع العام بالدولة مثل " وحداتها المحلية".

¹ شعبان محمد، "تحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال"، رسالة ماجستير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، ص5

² حليلة عز الدين، "التمويل الذاتي للتعليم العالي، الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 8، عدد 2، 2020، ص 393

³ لخضر مرغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، 2005، ص 231.

⁴ عمتوت عمر، "قاموس المصطلحات القانونية في تسيير شؤون الجماعات المحلية"، دار هومة للطباعة و النشر التوزيع: الجزائر 2009، ص39

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

- تمنح دعائم التمويل الذاتي للأجهزة المحلية طابع المرونة والديناميكية في تسيير مواردها المالية بما يسهم من تسريع وتيرة إنجاز المشاريع التنموية محليا في ظرف قياسي.¹
- تتيح التمويل الذاتي كامل الحرية للجماعات المحلية في إتخاذ مختلف القرارات ذات علاقة بالتسيير المحلي دون أي شروط أو قيود تذكر، وهذا خلافا لما كانت تفرضه مصادر التمويل الخارجي المائل في "إعانات السلطة المركزية".

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تشكل التنمية المحلية واحدة من بين أبرز القضايا والمفاهيم التي تريدت الطرح خلال السنوات الأخيرة على مستوى أجنذات العديد من الدول بما فيها بعض المؤسسات الدولية وهذا نظرا للدور الذي أصبح يلعبه هذا المفهوم بوقتنا الراهن، لا سيما أنه أضحى ينظر إليه كمؤشر جوهري للحكم على مدى تقدم الدولة من عدمه.

أولاً: تعريف التنمية المحلية: تعددت مضامين وتعريفات التنمية بشكل عام نظرا لكونها مفهوم شامل مركب ومعقد، وهو ما حال دون حصرها في فكرة أو تعريف واحد يحظى بإجماع واتفاق عليه.

أ- تعريف التنمية:

يقصد بالتنمية بمفهومها الشامل أنها "رغبة الدول النامية في اللحاق بالدول المتقدمة ورغبتها في تحقيق مزيدا من التقدم والنمو".²

بينما عرفها البعض بصورة موجزة بأنها "عملية تهدف إلى نمو أنشطة إنتاج السلع والخدمات".³

كما أنها تعني: "عملية تغيير وضع قائم عن طريق إحداث تعديلات بداخل بنيته الأساسية وكذا تطوير رأس المال و تأهيل قوى اجتماعية جديدة من أجل الارتقاء بأوضاعها تحقيقا للأهداف المبتغاة".⁴

¹ حليلة عز الدين، المرجع السابق، ص 394.

² خالد أحمد، علي محمود، "التوريق و التمويل في البنوك الإسلامية" ط1، دار الفكر الجامعي: مصر، 2019، ص371.

³ عبد المطلب بيبصار، حسين الأمين شريط، "التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية و الخبرات الميدانية"، مجلة العلوم الإدارية و المالية، مجلد 2 العدد 2، 2018، ص41.

⁴ محمد براجح، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 11، د س، ص 55.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

ب - تعريف التنمية المحلية: من أبرز تعريفاتها نحددها كالآتي:

يراد بالتنمية المحلية بأنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الحكومة نظرا لتزايد حجم المطالب المجتمعية في مختلف المجالات من أجل الإستجابة لإنشغالاتهم في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفق رؤية شاملة.¹

عرفها Glgui Gou، بأنها " عملية تعبر عن التضامن المحلي لخلق علاقات اجتماعية جديدة، تظهر في إرادة سكان إقليم محدد في تثمين الثروات المحلية وصولا لتحقيق الأهداف المرجوة على شتى الأصعدة ".²

ثانيا: أهداف التنمية المحلية:

ما ينبغي الإشارة له هاهنا كون مضامين وأهداف التنمية المحلية، أضحت مفهوما وظاهرة طرحت نفسها بقوة وأن مسألة تهيئة الظروف والبيئة لإحتوائها وإنجاح تطبيقاتها أصبح حتمية لاخيارا، تتسابق المجتمعات المعاصرة على إقتناص ذلك من خلال تسخير كل الموارد والإمكانات المتاحة، دون إغفال عملية إحراز تقدم في مستوياتها الجوهرية. بناءا على ذلك يتسنى لنا تحديد أبرز الأهداف التي تصبوا إليها عمليات التنمية المحلية و المحددة في النقاط التالية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الحرص على ضمان التوزيع العادل للثروات داخل المجتمع المحلي و تعزيز الرفاهية المجتمعية.³

- تهدف إلى حشد وتثمين الموارد البشرية و الطبيعية وإستغلالها برشادة وعقلانية .

- تساهم في دعم الأنشطة الإقتصادية المنتجة للثروات، " كالصناعة، الزراعة، خدمات "

- تعزز في التخفيف من حدة الفوارق التنموية بين أقاليم الدولة الواحدة

- تساهم على تشجيع ودعم المقاولاتية في مختلف الأنشطة الإنتاجية قصد تحقيق الرفاهية الإجتماعية.

¹ ملوكة بجاوي، جمال زيدان، "تعزيز الإستقلالية المالية للجماعات المحلية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية"، مجلة دراسات حقوقية، مجلد 8، العدد 1، 2021، ص 1111.

² برايج محمد، مرجع سابق، ص 58.

³ بوجحفة رشيدة، بن تومي رضا، "الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر، بلدية سيدي محمد بن علي، بلدية غليزان و بلدية ولاد دراج، مسيلة، دراسة حالة"، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، مجلد 7، عدد 1، 2023، ص 149.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

- تساعد في حل و مجابهة المشكلات الناجمة عن مظاهر " الفقر، الإقصاء التهميش ودعم الفئات الضعيفة، قصد إدماجها بالمجتمع.¹
- تساهم في إحداث تغيير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع، على نحو يفعل التنمية الإقتصادية، ووضع حلول للمشكلات البيئية .
- تساهم في توظيف التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من اجل تحسين نوعية حياة الأفراد تحقيقا لتطلعاتهم المنشودة.²
- إشراك المجتمع المحلي في التغيير، وهو ما يساهم في توسيع نطاق المشاركة الشعبية ويعزز المبادرات الفاعلة في تحسين نمط التسيير المحلي.³
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث والحد من إفراز النفايات والمواد الكيماوية و التقليل من خطورتها.⁴
- تهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية و حتى التكنولوجيا وفق مظهر شمولي تكاملي.⁵
- تسعى لضمان مستوى سكاني مستقر، من خلال إتباع آليات وإجراءات كفيلة بضبطه تجنباً للإستنزاف الموارد الطبيعية.⁶

¹ بودلال علي، "الجماعات المحلية بين الإكراهات البنوية وشروط التنمية المستدامة"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 2، 2012، ص 80.

² رحالي حبيلة، "التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية، من التنمية الإقتصادية، إلى التنمية المستدامة"، مجلة معارف، العدد 17، 2014، ص 168-169.

³ محمد براهيم، مرجع سابق، ص 59.

⁴ طيب بسقال، وهيبة عيساوة، "واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في تعزيز الأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة، تجارب عربية، مدينة مصدر و مدينة أبوظبي" مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، مجاد 24، العدد 2، 2023، ص 136.

⁵ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، "التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر و التوزيع: عمان، 2014، ص 29.

⁶ شنافي نوال، "التنمية المستدامة فلسفتها و أدوات قياسها"، مجلة المنهل الإقتصادي، مجلد 3، عدد 1، 2020، ص 70.

المبحث الثاني: إختلالات التمويل الذاتي وآليات إصلاحه

يتضمن هذا المبحث الجوانب التطبيقية للتمويل الذاتي على المستوى المحلي الواقع على عاتق الجماعات المحلية والمتمثلة في الولاية والبلدية وأهم الرهانات والتحديات المثبطة لجهود توفير المقدرات المالية بشكل ذاتي وأهم الإصلاحات المنتهجة في سبيل تحقيق هذا المسعى.

المطلب الأول: تحديات التمويل الذاتي

إنطلاقا من الواقع يتسنى لنا القول بأن مسألة " تفعيل طرح التمويل الذاتي المحلي " قد اكتتفته العديد من التحديات والرهانات وإن كانت جل مدلولاتها منحصرة بين تنامي الاختلالات والنقائص سواء كانت مرتبطة بنمط وشكل التسيير المحلي أو بسبب نقص وشح الموارد المالية الكافية لإنجاز المشاريع الحيوية، وبين ضعف الآليات وغياب الحلول الناجعة المؤهلة لتسيير أمثل لشؤون المجتمع المحلي و من بين أبرز هذه الإختلالات و مشاكل التسيير المحلي التي تم رصدها يمكن تحديدها في ضوء النقاط التالية:

- عدم كفاية المنظومة القانونية المتعلقة بالجماعات الإقليمية، سواء بقانون البلدية "10-11"، أو قانون الولاية "07-12"، من تقليص فجوة التناقضات و تبيان النقائص، سواء ما كان مرتبطا بنمط التسيير المحلي بذاته، أو بنوعية أداء المنتخبين المحليين، و بالتالي كلها مؤشرات.توحي إلى عدم مقدرة هذه المنظومة القانونية في توجيه الجهود المحلية صوب التنمية، و الاستجابة للحاجات و المطالب المتزايدة للمجتمع المحلي وهو ما يستدعي المراجعة و التصحيح.¹ حول:

- سوء التسيير العمومي محليا وضعف الكفاءات البشرية وغياب التخطيط الاستراتيجي، المحدد لملامح توجهات السياسة المحلية.²

- غياب الوعي الكافي وعدم كفاءة بعض المنتخبين المحليين لحجم المهام و المسؤوليات الملقاة على عاتق الأجهزة المحلية خاصة البلدية منها. إضافة لضعف أداء مجالس المحلية المنتخبة باعتبارها هيئات مداولة³ ومعبرة عن الضمير الجمعي على الصعيد المحلي، في الارتفاع بنوعية الحاجات والمتطلبات المتزايدة للسكان المحلية.

¹ محمد بركات، "أي دور للجماعات الإقليمية في تنفيذ سياسة التنمية المحلية، بين طموح الأهداف و محدودية الموارد، حالة البلديات الجزائرية"، مجلة المفكر، العدد 16، 2017، ص 119.

² خالفي نورة ، أحمد يحيوي ، " واقع الإستقلالية المالية للجماعات المحلية وأثرها على التنمية المحلية - دراسة حالة مجموعة من البلديات لولاية بومرداس " ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، مجلد 9 ، عدد 2 ، 2024 ، ص 167.

³ محمد بركات، مرجع سابق، ص 119.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

- تنامي حالات عجز الموازنة المالية بميزانيات الجماعات الإقليمية خاصة على مستوى البلديات الصغيرة التي كثير ما كانت ولا زالت تعتمد على مخصصات و إعانات الدولة.
- عدم مراعاة المشرع الضريبي لخصوصيات البيئة المحلية نظرا لحجم التفاوت في الموارد الطبيعية بين الأقاليم،¹ علاوة على حجم التناقضات المتعلقة بمسألة تحديد الوعاء الجبائي الذي يمتاز بمردوديته في بعض البلديات التي تركز فيها الأنشطة الاقتصادية و التجارية، في حين يمتاز بمحدوديته على مستوى بلديات أخرى تتحصر جل النشاطات فيها بالمجال الفلاحي و الرعوي.

المطلب الثاني: رهانات إصلاح التمويل الذاتي

- لعل من بين ابرز آليات والحلول الكفيلة بإصلاح وهيكلة نظام التمويل الذاتي للجماعات. المحلية بالجزائر ستركز على مجموعة من النقاط على النحو الآتي:
- ضرورة إصلاح وتطوير منظومة الجباية المحلية، من خلال الرفع من نسب وحصة الجماعات المحلية من حجم الضرائب والرسوم غير المباشرة التي تتقاسمها مع الدولة بنسب معينة وذلك من خلال ما أوضحتها اللجنة الوزارية المشتركة بين وزارتي المالية والداخلية بحيث أوصت برفع حصة البلديات من الرسم على القيمة المضافة TVA و الضريبة على الدخل الإجمالي IRGI-إضافة إلى تقديم مزيد من الإعانات".²
 - إن عملية تطوير وعصرنة النظام المالي المحلي تستدعي توفير بيئة محلية ملائمة حتى يتم استيعاب العمليات الإصلاحية من خلال تبني مقاربات جديدة بالتسيير المحلي مثل مقارنة التسيير بالأهداف والنتائج.
 - إشراك الهيئات المحلية عند عملية تأسيس النظام الضريبي ومنحها السلطة التقديرية في تحديد معدل الضريبة من أجل تحسين نشاطاتها بخصوص إدارة وتحصيل إيراداتها الجبائية.³
 - مكافحة مختلف مظاهر الغش والتحايل والتهرب الضريبي، وتطبيق إجراءات ردعية بموجب القانون.

¹ خالفي نورة، يحيوي أحمد، مرجع سابق، ص 167.

² مكي مكايي أحمد، أحمد يقور، "أهمية تنويع التمويل المحلي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية، مجلد 2، عدد 2، 2020، ص59.

³ ملوكة بغاوي، جمال زيدان، مرجع سابق، ص 1121.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

- ضرورة تأهيل وتدريب مختلف الكوادر البشرية خاصة المختصة في مجال تحصيل الضرائب من أجل ضبط حقيقي ودقيق لمختلف مصادر الجباية المحلية و العمل على ترشيدها قصد خلق نوع من الموازنة المالية بين جانبي النفقات و الإيرادات المحلية.¹

المبحث الثالث: استراتيجيات التمويل الذاتي في تعزيز مسار التنمية المحلية

تشكل إستراتيجيات التمويل الذاتي أحد البدائل والخيارات المالية لصالح الجماعات المحلية من أجل دعم ميزانيتها وتلافي حالات العجز المالي التي عصفت بمعظم البلديات عبر كامل القطر الوطني، وهو ما أدى إلى ضياع الفرص وتعطيل قاطرة التنمية المحلية، في ضوء ذلك حاولنا تحديد أبرز الصيغ إن لم نقل الإستراتيجيات البديلة بغية توفير السيولة المالية من أجل بلوغ مستوى استدامة المشاريع التنموية محليا.

المطلب الأول: استراتيجية إصلاح منظومة الجباية المحلية

في إطار رسم وتنفيذ معالم هذه الصيغة لابد من تضافر الجهود بين كل الفواعل المختصة قانونا سواء السلطة المركزية إلى جانب صانعي القرار على المستوى المحلي من أجل التوصل لمقاربات جديدة هادفة إلى تطوير أسلوب التسيير المحلي ليرقى إلى مستوى الاستجابة لاحتياجات الساكنة المحلية على نحو يتسم بالكفاءة والفاعلية. ولعل من بين الأطر الإجرائية في تعزيز هذا الطرح نجملها في:

- إن من بين الدعائم الرئيسية لإرساء نظام مالي لا مركزي، يستدعي بالضرورة إصلاح وعصرنة النظام الجبائي الحالي لوحدات المحلية لاسيما أن الموارد الجبائية تشكل أكثر من 90% من حجم الموارد المالية الإجمالية بميزانية الجماعات المحلية، وبالتالي لامناص من تثمين و تعبئة هذه الموارد الجبائية إلا من خلال مأسسة نظام جبائي جديد مستقل أو منفصل عن شكل النظام الجبائي للدولة، وتأكيد للتصور أن مسألة اللامركزية الإقليمية لن يكتب لها التجسيد الدقيق إلا من خلال تعزيز صرح اللامركزية المالية للجماعات الإقليمية، وتعزيزا الفكرة " أن ما يجب محليا، ينفق محليا " ².

- تأطير الشراكات المثمرة وفرص التوأمة مع القطاع الخاص، من أجل تعزيز البعد الاقتصادي من خلال تسهيلات في استغلال إيرادات ممتلكاتها بما يوفر لها موارد مالية ذاتية إضافية لدعم ميزانيتها المحلية.

¹ ملوكة بغاوي، جمال زيدان، مرجع سابق، ص 1121.

² إسماعيل فريجات، "آليات اصلاح و تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر " مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 1، 2020، ص 640.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

- ترشيد النفقات المحلية بحكم أن هذا الإجراء مرتبط بضمينا بضرورة تجسيد ودعم فكرة " الرقابة على المال العام محليا " . و بالتالي هو ما يفرض على الجماعات الإقليمية، ضرورة تسخير آليات الشفافية والمساءلة، في تسيير الشأن المحلي، استنادا في ذلك على تطبيقها الصارم للقانون، في سبيل تعزيز مسار الحوكمة المالية المحلية وترشيدها.¹
- تعزيز فرص وتجارب التعاون والتضامن من بين الوحدات المحلية:
في ضوء ذلك يتعين على الجماعات المحلية من تبني النيات جديدة تسمح لها من تفعيل شراكات استراتيجية وحيوية ما بين البلديات على المستوى إقليم معين، أو المتشابهة في مجمل أنشطتها وخصوصيتها، مع تبسيط كل الإجراءات لتشجيع مثل هذه التجارب.²

المطلب الثاني: استراتيجية الإستثمار المحلي والسياحة في تعزيز التنمية المحلية

أولا: أثر الإستثمار المحلي في دعم التنمية المحلية
تشكل إستراتيجية الإستثمار المحلي دعامة حقيقية في توفير السيولة المالية الضرورية لدعم ميزانية الوحدات المحلية، كما أن ذات الاستراتيجية تحمل في مكوناتها عدة مكاسب التي إن تم تفعيلها وتأطيرها بالشكل المناسب ستكون لها انعكاسات إيجابية ستؤدي لا محالة إلى تنشيط الحركة التنموية على المستوى الأقاليم، وهو ما ستحدده في الجوانب التالية:

1. آليات ترقية الاستثمار المحلي لدعم التنمية المحلية:

هنالك مجموعة من الآليات والأطر الهادفة إلى تعزيز مناخ عمليات الإستثمار سواء على المستوى الوطني أو المحلي و إن كان الجانب البارز الذي يمثل طليعة هذه الآليات ماثل في الإطار القانوني بحكم أن مجمل الأنشطة الإستثمارية من منطلق طابعها الاقتصادي تستند بشكل مباشر على سند قانوني يؤطرها وينظمها، قصد تحقيق أهدافها المرجوة. إضافة إلى وجود آليات أخرى هادفة إلى تعزيز الاستثمار المحلي من بينها، دور المبادرات المحلية الفاعلة في هذا الإطار، وهو ما نعود إلى التفصيل فيه كالتالي:

¹ إسماعيل فريجات، نفس المرجع، ص 641

² إسماعيل فريجات، نفس المرجع، ص 642

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

أ- الآليات القانونية:¹

عمدت الجزائر في إطار السنوات الأخيرة الماضية إلى تكثيف مساعيها في تشجيع و استقطاب مختلف صيغ الإستثمار المحلي، بما يتماشى مع توجهها الإقتصادي الجديد مقدمة في ذلك عدة تسهيلات وتحفيزات جبائية لصالح المؤسسات الخاصة والمستثمرين، من أجل تحقيق الأهداف المبتغاة والمتحمرة أساسا في خلق نوع من التوازن المالي الجبائي بين أقاليمها عبر كامل التراب الوطني، إضافة إلى دعم القدرات المالية بميزانيات الجماعات المحلية خاصة " البلدية "، و في ذات السباق هو ما أطره وعبر عنه المشرع الجزائري صراحة في العديد من النصوص القانونية و هو ما نجد فحواه ماثلا بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في سنة 2001 المتعلق " تطوير الاستثمار " و المعدل و المتمم بموجب الأمر رقم 06-08، بحيث عرفت " المادة 02 من هذا الأمر الاستثمار بأنه " إقتناء أموال تدرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة، والمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، و إستعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية "،² و في ذات السياق ساهم هذا النص القانوني " الأمر رقم 01-03 " في إنشاء هيئتين هامتين تختصان بتنظيم مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار، متمثلين في كل من " المجلس الوطني للإستثمار " التابع لوصاية رئيس الحكومة، " وفقا لنص المادة 18 من نفس القانون " وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " بحيث تمتاز هذه الأخيرة بالشخصية الاعتبارية، و الاستقلال المالي، بهدف ترقية الإستثمارات وتطويرها ومتابعتها و هو ما جاء منصوصا عليه بموجب " المادة 21 من نفس القانون،³ كما أطر وأضاف المشرع عدة نصوص قانونية لدعم وترقية توجهات الإستثمار بالجزائر ومن بينها نذكر أيضا طرح " المرسوم التنفيذي رقم 06-355 "، المتعلق بإختصاصات المجلس الوطني للإستثمار "

¹ علي بوخالفة باديس، " مالية الولاية بين التمويل الذاتي ودعم الدولة "، رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، تخصص: الدولة والمؤسسات العمومية، 2013 - 2012، ص 74.

² الأمر رقم 01 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، ج، رج، ج، العدد 47، الصادر سنة 22 أوت 2001، ص 5، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 يوليو 2006، عدد 47.

³ المادة 18 و المادة 21، بموجب الأمر رقم 03.01 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06 08 المؤرخ ب 15 يوليو 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار، ص 7

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

وتحديد طرق تنظيمه و سيره.¹ (م34، المرسوم التنفيذي، رقم 06-355)، هذا إضافة لما جاء به " المرسوم التنفيذي " رقم 06-356، المتضمن صلاحيات " الوكالة الوطنية للتطوير الإستثمار " .²
و من منظور آخر ونظرا لدور وأهمية العقار الاقتصادي في دعم الأنشطة الإستثمارية تم إنشاء هيئة تعنى بتعزيز هذا الجانب متمثلة في " الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري " وفق لما جاء به " المرسوم التنفيذي رقم 07-119 بحيث حدد نص المادة 10 من ذات المرسوم، لمهامها الرئيسية .³
ب- دور المبادرات المحلية الفاعلة:

تشكل هذه الآلية واحدة من أهم المرتكزات الإرساء دعائم الإستثمار المحلي، وذلك من منطلق الأدوار التي تلعبها الأجهزة المحلية في هذا الإطار، بحكم أنها المسؤول الأول و المباشر في تسيير و متابعة و دعم مختلف الأنشطة والعمليات الإستثمارية على المستوى المحلي سواء تعلق الأمر بهيئات الولاية،" الوالي إضافة للمجلس الشعبي الولائي " و في ذات الصدد يمتاز الوالي بصلاحيات. واسعة في مجال دعم الإستثمار المحلي بشكل عام، كما يتمتع بالعديد من الاختصاصات المسندة له قانونا في متابعة ومرافقته المؤسسات الخاصة ومشاريعها الإستثمارية التي تتواجد أوعيتها العقارية بداخل اقليم الولاية⁴
وهذا ما يتقاطع مع مضامين القانون رقم 01-18 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التي تم تعريفها في نص المادة 04، من نفس القانون، بأنها " مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ...".⁵
كما تم في ذات الشأن إلى منح صلاحيات للبلدية إلى جانب الولاية بحيث تم إشراك هيئات و مصالح البلدية المتمثلة في كل من " رئيس المجلس الشعبي البلدي و المجلس البلدي المنتخب "، في مرافقة ومتابعة مختلف المشاريع الإستثمارية على مستوى أقاليمها مع تقديم كل التسهيلات وتبسيط الإجراءات المتعلقة بترقية ودعم الإستثمار المحلي وهو ما أشار إليه المادة 109 من القانون 11 - 10، المتعلق بالبلدية.

¹ المرسوم التنفيذي، رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيله و تنظيمه وسيره الصادر في 11 أكتوبر 2006 العدد 64، ص 12.
² المرسوم التنفيذي رقم 06-356، المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للوساطة لتطوير الإستثمار وتنظيمها و سيرها، ج،ج،ج، عدد 64، ص 13.
³ المرسوم التنفيذي رقم 07 - 119، المؤرخ في 23 أبريل 2007 المتضمن النشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري، ج،ج،ج، عدد 27، ص 3.
⁴ علي بوخالفة باديس، مرجع سابق، ص 75.
⁵ المادة 04، من القانون رقم 01 - 18 - المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج، ر.ج. ج، عدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

2. مميزات الاستثمار المحلي:

تتجلى أهمية وطلبة الدور المحوري الذي بالإمكان أن تلعبه إستراتيجية الاستثمار المحلي في كونه يدعم توجهات وأهداف التنمية المحلية إضافة إلى دوره في خلق نوع من التوازن المالي ما بين الوحدات المحلية وتقليص حجم الفوارق من حيث توزيع و تحديد معدلات الإيرادات الجبائية، بالنسبة لبعض البلديات التي كثيرا ما عانت من تدني و تدهور حالة مواردها المالية من تخصيصات الجباية، ولا بديل أو خيار في هذه الحالة إلا من خلال توسيع وعائها الجبائي بالتركيز أو الاعتماد على آلية الاستثمار في بعض القطاعات الحيوية و من أبرزها " بالمجال السياحي، و الفلاحي "، وبناء على ذلك لابد للدولة من تهيئة كل الظروف والإمكانات لتعزيز هذا الطرح، من خلال ضبط الإطار القانوني حتى يسمح بتوسيع دائرة بعض الرسوم أو زيادة في نسب بعض الضرائب، على الأنشطة ذات الطابع السياحي أو الفلاحي¹

أ- الاستثمار السياحي:

ان امتداد نطاق النشاط السياحي على مستوى بعض البلديات، العاجزة ماليا، نظرا للضعف مواردها المالية وبالأخص الجبائية منها، يؤدي إلى خلق نوع من الدعم المالي بميزانياتها، نتيجة حجم ومقدار الاستثمارات على المستوى تلك الأقاليم، مع إمكانية الاستفادة من هذه الموارد المالية وتحديد طرق توزيع نسبها فيما بين البلديات المعنية مع المراكز السياحية²

بناء على ذلك تتوصل إلى القول بأن الإستثمار السياحي يحمل في طياته عدة مكاسب نظرا لأدواره في خلق الثروة، كما أنه يشكل قيمة مضافة بخصوص مسألة دعم القدرات المالية للجماعات المحلية إضافة لدوره في تنمية حجم الاستثمار في أنشطة و مجالات أخرى جديدة.

ب - الاستثمار الفلاحي:

أما بالنسبة المسألة الاستثمار في القطاع الفلاحي، يعتبر هو الآخر مجالا خصبا لتحسين و تطوير الإيرادات المالية للوحدات المحلية،³ لاسيما أن هذا القطاع أضحى بشكل رهانا حقيقيا للدولة من أجل كسبه، من منطلق إعتباره أحد البدائل الإستراتيجية لزيادة الإيرادات المالية للدولة خارج قطاع المحروقات، لاسيما أن معظم الأقاليم " بلديات، ولايات " تحوز على إمكانيات ومقدرات فلاحية هائلة، والتي لابد من توجيه البوصلة نحوها، من أجل إنجاح مضامين التنمية المحلية.

¹ علي بوخالفة باديس، مرجع سابق، ص 77.

² علي بوخالفة باديس، مرجع سابق، ص 78.

³ علي بوخالفة باديس، مرجع نفسه.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

ثانيا إستراتيجية السياحة في دعم مسار التنمية المحلية

تشكل محاور السياحة المحلية أحد الروافد الرئيسية في سياسات بعض الدول المعاصرة الرائدة في هذا المجال، نظرا لدورها الفاعل في توفير موارد مالية معتبرة تتعش بها الخزينة العامة لتلك الدول، فضلا عن كونها معادلة وإستراتيجية هامة في كسب الرهان التنموي على الصعيد القومي لتلك الدول أو من خلال تحويل مداخيلها أو أجزاء منها لدعم القدرات المالية لوحدها المحلية.

1- مفهوم السياحة المحلية:

- عرفها Robert languard، السياحة بأنها: " عبارة عن مجموع الأنشطة البشرية متعلقة بالسفر قصد إشباع حاجات السائح " ¹.
- عرفت المنظمة العالمية للسياحة " بأنها تنقل الأفراد إلى أماكن خارج بيئتهم المألوفة لمرحلة محددة من الزمن لا تزيد عن سنة، دون الرغبة بالاستقرار أو الأغراض أخرى " ².
- 1. دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يمتاز القطاع السياحي بحسب ما أوضحته تجارب دولية رائدة في ذات المجال على مؤهلات و مقدرات هائلة، بحيث إن تم استغلالها بالشكل المناسب فإنها تساهم لامحالة في توفير إيرادات مالية معتبرة لتشكل دعامة و قيمة مضافة في اقتصاديات الدول، إضافة لدورها في خلق الثروة، وتعبئة موارد المجتمع، من أجل تنشيط الحركة التنموية و الرفع من مستوياتها على نحو مقبول.

أ- دور السياحة بمجال التنمية الاقتصادية:

استنادا على بعض المؤشرات والتقديرات من قبل بعض المؤسسات و المنظمات الدولية متخصصة أبانت على الدور المحوري الذي شكلته مداخيل السياحة في دعم اقتصاديات العديد من الدول، بحيث أن حوالي 83%، من دول العالم المعتمدة على السياحة نجد منها ما نسبته 37%، من تلك الدول يندرج فيها النشاط السياحي ضمن القطاعات الخمس الرئيسية والموفرة للعملة الصعبة ³.

لعل من بين المزايا التي تحققها السياحة في هذا المجال نجملها في النقاط التالية:

- تساهم في دعم الصناعات التقليدية و الحرفية و الترويج لها.

¹ دحموني عبد الكريم، "تنمية و تطوير السياحة الصحراوية، دراسة حالة - تمنراست" رسالة ماجستير مقدمة بجامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص: النظرية الإقتصادية 2006-2007، ص 2.

² خديجة زياني، حنان حراف، "التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر قراءة في تجارب عربية ناجحة"، مجلة الإقتصاد و المالية، مجلد 4، العدد 2، 2018، ص 57.

³ دحموني عبد الكريم، مرجع سابق، ص 11.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد والرفع من معدلات الناتج المحلي.
- تساهم في تحسين ميزان المدفوعات .
- تعزز الحركية الإقتصادية، من خلال توفير الإيرادات المالية ونسبة الدخل الوطني . بالعملة الصعبة " (1)، ومن بين أبرز الأمثلة المستوحاة من الواقع، نجد أن بعض الدول كجزر المالديف، تبلغ عائداتها المالية من القطاع السياحي قرابة 85%، من حجم الناتج المحلي الخام، نعتبره من وجهتنا رقم فلكي يعادل ميزانية دول في هذا الشأن.
- تساهم في تحسين مستويات السياسة التشغيلية للتقليص من معدلات البطالة.¹
- وفي ذات السياق حسب ما جاء بالتقارير الأخيرة للمنظمة العالمية السياحة، بحيث تم بلوغ نسبة 11% من إجمالي القوى العاملة بقطاع السياحة بالعالم أي ما يعادل حوالي 202 مليون عامل بقطاع السياحة.
- ب - دور السياحة بالتنمية الاجتماعية: بحيث تساهم في عدة نقاط منها:
 - تعزيز درجات الوعي الثقافي و الاجتماعي.
 - التفتح على الثقافات وعادات الشعوب، نتيجة الاحتكاك و تبادل الأفكار .
 - تساهم في تعزيز الروابط المجتمعية والإنسانية بين الأفراد .²
 - تساهم بإكساب الأفراد بعض الخبرات والمعارف تساعد على التكيف والتأقلم مع أنماط و سلوكيات الشعوب الأجنبية.
- تحسين المستوى المعيشي، لكون أن مداخيلها وحجم إيراداتها في بعض البلدان الرائدة في القطاع السياحي، تنعكس إيجابا على أنماط معيشة مواطني البلدان السياحية .³

¹ خنتار نوال، قلش عبد الله، "تقييم أداء قطاع السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، SDAT 2030، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"، مجلة الإقتصاد و المالية، مجلد 5، عدد 1، 2019، ص 196.

² خنتار نوال، قلش عبد الله، مرجع سابق، ص 198.

³ خديجة زيان، حنان حراث، مرجع سابق، ص 58.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

خاتمة:

استنادا لما تم طرحه أنفا يتسنى لنا القول أن التمويل الذاتي يشكل في منطلقاته حقيقة بديل استراتيجي فضلا عن كونه ينطوي على آليات و أطر بإمكانها من توفير الدعم المالي الكافي بميزانيات الأجهزة المحلية، قصد معالجة وضعيتها المتأزمة ما تعلق منها بتغطية تكاليفها الإجبارية في إطار تدبير الشأن العام المحلي، وتحقيق استجابة نوعية لإحتياجات الساكنة المحلية، علاوة على القيمة الثابتة التي تلعبها صيغة التمويل الذاتي في تحريك عجلة التنمية المحلية وصولا لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

هذا كما توصلت دراستنا لمجموعة من النتائج يمكن عرضها كالآتي:

- تمتاز موارد التمويل الذاتي بضعف مردوديتها نتيجة لعدة اختلالات بالتسيير المحلي.
- إن تذبذب مصادر و أشكال التمويل المحلي انعكس سلبا على مستويات التنمية المحلية.
- غياب التنسيق والتوافق بين السلطة المركزية ووحداتها المحلية بخصوص تطوير مواردها المالية خاصة تلك المتعلقة بتعزيز إيرادات الجباية المحلية.
- ضعف آليات الرقابة والمتابعة الخاصة بالمالية المحلية، ما أدى إلى تنامي حالات الغش والتهرب الضريبي، ما أفضى إلى تضيق حجم ونطاق الوعاء الجبائي محليا.

المقترحات والتوصيات:

- ضرورة تعديل المنظومة القانونية للجماعات المحلية خاصة المتعلقة بمسألة التمويل المحلي من أجل تكييفها مع شكل و حجم المتغيرات الجديدة، تحقيقا للنفع العام.
- ضرورة تبني مقاربات جديدة لإصلاح التسيير المحلي نظرا لعطيته المتردية التي عطلت مسار تفعيل البرامج التنموية الحيوية على المستوى المحلي مثل " مقارنة التسيير بالأهداف و النتائج".
- توفير البيئة والظروف المناسبة لدعم استراتيجية الاستثمار المحلي قصد تحقيق المكاسب المرجوة نظرا لدوره في توفير المخصصات المالية اللازمة لدعم قدرات التمويل المحلي.
- ضرورة إصلاح و هيكلة الجباية المحلية باعتبارها المصدر الأول الذي يشكل دعامة التمويل الذاتي للجماعات المحلية، إلى جانب ترشيد نفقات البلديات، وتثمين ممتلكاتها.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- الأمر رقم 01 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، ج، رج، ج، العدد 47، الصادر سنة 22 أوت 2001، ص 5، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15 يوليو 2006، عدد 47.
- المادة 18 و المادة 21، بموجب الأمر رقم 03.01 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06 08 المؤرخ ب 15 يوليو 2006 المتعلق بتطوير الإستثمار، ص 7
- المرسوم التنفيذي، رقم 06-355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيله و تنظيمه وسيره الصادر في 11 أكتوبر 2006 العدد 64، ص 12.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-356، المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية للوساطة لتطوير الاستثمار وتنظيمها و سيرها، ج، ر، ج، ج، عدد 64، ص 13.
- المرسوم التنفيذي رقم 07 - 119، المؤرخ في 23 أبريل 2007 المتضمن النشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري، ج، ر، ج، ج، عدد 27، ص 3.
- المادة 04، من القانون رقم 01 - 18 - المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج، ر.ج. ج، عدد 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001

ثانياً: الكتب

- أحمد زكي، بدوي "معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الكتاب: لبنان، د س ن.
- رابح الخوني، رقية حساني "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها"، إيتراك للنشر والتوزيع: القاهرة، 2008.
- عمتوت عمر، "قاموس المصطلحات القانونية في تسيير شؤون الجماعات المحلية"، دار هومة للطباعة و النشر التوزيع: الجزائر 2009.
- خالد أحمد، علي محمود، "التوريق و التمويل في البنوك الإسلامية" ط1، دار الفكر الجامعي: مصر، 2019.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، "التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها"، دار الصفاء للنشر و التوزيع: عمان، 2014.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- شعبان محمد، "نحو إختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال"، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
- علي بوخالفة باديس، " مالية الولاية بين التمويل الذاتي ودعم الدولة "، رسالة ماجستير، مقدمة لجامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، تخصص: الدولة والمؤسسات العمومية، 2012 - 2013.
- دحموني عبد الكريم، "تنمية و تطوير السياحة الصحراوية، دراسة حالة - تمنراست"، رسالة ماجستير مقدمة بجامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، تخصص: النظرية الإقتصادية 2006-2007.

رابعا: المقالات

- بعليش نورالدين، زرقون محمد، "أهمية الإستراتيجية الجبائية في اتخاذ قرارات التمويل - دراسة حالة مؤسسات إقتصادية مدرجة في بورصة الجزائر، 2010-2013"، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 1، 2015.
- حليلة عز الدين، "التمويل الذاتي للتعليم العالي، الجامعة المنتجة نموذجا مقترحا"، المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 8، عدد 2، 2020.
- لخضر مرغاد، "الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، 2005.
- عبد المطلب ببيصار، حسين الأمين شريط، "التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية و الخبرات الميدانية"، مجلة العلوم الإدارية و المالية، مجلد 2 العدد 2، 2018.
- محمد براجح، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، العدد 11، د س ن.
- ملوكة بغاوي، جمال زيدان، "تعزيز الإستقلالية المالية للجماعات المحلية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية"، مجلة دراسات حقوقية، مجلد 8، العدد 1، 2021.
- بوجحفة رشيدة، بن تومي رضا، "الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل في الجزائر، بلدية سيدي محمد بن علي، بلدية غليزان و بلدية ولاد دراج، مسيلة، دراسة حالة"، مجلة القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، مجلد 7، عدد 1، 2023.
- بودلال علي، "الجماعات المحلية بين الإكراهات البنوية وشروط التنمية المستدامة"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 2، 2012.

متطلبات التمويل الذاتي في تعزيز التنمية المحلية في الجزائر

- رحالي حجيبة، "التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية، من التنمية الاقتصادية، إلى التنمية المستدامة"، مجلة معارف، العدد 17، 2014.
- طيب بسقال، وهيبة عيساوة، "واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تعزيز الأمن البيئي و تحقيق التنمية المستدامة، تجارب عربية، مدينة مصدر و مدينة أبوظبي" مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، مجاد 24، العدد 2، 2023.
- شنافي نوال، "التنمية المستدامة فلسفتها و أدوات قياسها"، مجلة المنهل الإقتصادي، مجلد 3، عدد 1، 2020.
- محمد بركات، "أي دور للجماعات الإقليمية في تنفيذ سياسة التنمية المحلية، بين طموح الأهداف و محدودية الموارد، حالة البلديات الجزائرية"، مجلة المفكر، العدد 16، 2017.
- خالفي نورة ، أحمد يحيوي ، " واقع الإستقلالية المالية للجماعات المحلية وأثرها على التنمية المحلية - دراسة حالة مجموعة من البلديات لولاية بومرداس " ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، مجلد 9 ، عدد 2 ، 2024.
- مكي مكايي أحمد، أحمد يقور، "أهمية تنويع التمويل المحلي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية، مجلد 2، عدد 2، 2020.
- إسماعيل فريجات، "آليات اصلاح و تطوير الجماعات الإقليمية في الجزائر " مجلة العلوم القانونية و السياسية، العدد 1، 2020.
- خديجة زياني، حنان حراف، "التنمية السياحية الصحراوية في الجزائر قراءة في تجارب عربية ناجحة"، مجلة الإقتصاد و المالية، مجلد 4، العدد 2، 2018.
- خنتار نوال، قلش عبد الله، "تقييم أداء قطاع السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، SDAT 2030، دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية"، مجلة الإقتصاد و المالية، مجلد 5، عدد 1، 2019.